العمل اللائق ونمو الاقتصاد مؤشر هام في تحقيق التنمية بالمغرب العربي: قراءة في المؤشر الثامن للتنمية المستدامة

Decent work and economic growth is an important indicator of development in the arab Maghreb: A reading in the eighth indicator of sustainable development

د. زواويد لزهاري[1]، د. بن شاعة وليد[2]، أ.د. مصيطفى عبد اللطيف[3]

[1] جامعة غرداية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، الجزائر،
zou.lazhar@yahoo.fr

[2] جامعة غرداية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، الجزائر،
walid08ben@gmail.com

[3] جامعة غرداية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، الجزائر،
amessaitfa@yahoo.fr

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل أحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة بالمغرب العربي، وهو المؤشر الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها التي تتمحور حول معرفة واقع دول المغرب العربي ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية 2019 والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير عمل لائق للجميع. وتوصلت الدراسة إلى وجود تحديات ملموسة وكبيرة تواجه دول المغرب العربي في سبيل تحقيق هذا الهدف من التنمية، الذي بدوره سينعكس بالإيجاب - في حال الرفع من أدائه - على مستوى الأهداف الإجمالية للتنمية المستدامة بدول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية : عمل لائق، مؤشر ثامن، غايات مؤشر، متابعة أهداف، دول مغرب عربي.

ABSTRACT

The following study aims to identify and analyze one of the most important indicators of sustainable development in the Maghreb, which is the eighth indicator: decent work and economic growth. In this the study, the descriptive and analytical approach was adopted as the most appropriate to answer its problematic. The latter focuses on identifying the reality of the Maghreb countries in the light of the eighth indicator of sustainable development in the Arab region 2019 and the challenges they face in order to achieve sustainable economic growth and provide decent work for everyone. The study concluded that there are tangible and significant challenges facing the countries of the Maghreb in order to achieve this goal of development, which in turn will be reflected positively, if its performance is increased, at the level of the overall goals of sustainable development in the Maghreb countries.

Keywords: Decent work, The eighth indicator, The indicators of sustainable development goals (SDG), the follow-up of the goals, The Maghreb countries.

مقدمة

إن الوقوف على مدى تحقيق التنمية المستدامة بأي دولة كانت يستوجب تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، وهنا يستوجب على الحكومات بمختلف وزاراتها أن تراقب وتتابع عمل دوائرها في تنفيذ السياسات والبرامج التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بما يضمن تحقيق الأهداف الإنمائية. ولعلّ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير

[1] المؤلف المرسل: زواويد لزهاري، الإيميل: zou.lazhar@yahoo.fr

العمل اللائق للجميع أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، إذ يعتبر من أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها الحكومات على اختلافها في العالم، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم، وأبرزها أزمة انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 التي مازالت تداعياتها ونتائجها الوخيمة تنعكس على أبرز اقتصاديات الدول المتقدمة وكذا النامية، ضف إلى ذلك أزمة جائحة كورونا التي خلّفت بدورها خسائر اقتصادية ومالية معتبرة تكبدتها دول العالم أجمع بدرجات متفاوتة. لذا فقد جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على أحد أبرز أهداف التنمية المستدامة وهو الهدف الثامن، حيث سنتطرق في هذا البحث إلى إبراز مؤشرات أهداف التنمية بدول المغرب العربي وفقا لتقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 للمنطقة العربية، وكذا الوقوف على موقع وترتيب دول المغرب العربي ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي.

إشكالية الدراسة: إن الوصول للتوليفة المثلى التي يمكن من خلالها الوقوع في دائرة تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، يستوجب الوقوف على مدى درجة تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وكذا توفير عمل لائق للجميع خاصة في الدول النامية أين تزداد التحديات والصعوبات الاقتصادية، إما نتيجة لشح الموارد الطبيعية، المادية والمالية، أو لسبب تبعية الاقتصاد والاعتماد على مورد واحد كحالة الاقتصاد الجزائري، وبالتالي قد يفوّت هذا التحدي والعائق تحقيق التكامل المرجو والمنشود للوصول على الأقل لمستوى معين يمكن الاطمئنان عنده في سبيل تحقيق تنمية مستدامة بمختلف أبعادها. ومن خلال ما سبق جاءت الورقة البحثية لتجيب على هذه الإشكالية من خلال طرح السؤال التالي:

- ✓ **ما هو موقع دول المغرب العربي ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي؟ وما هي التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير عمل لائق للجميع؟**

فرضية الدراسة: تستند الدراسة على فرضية مفادها :

يؤدي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وتوفير عمل لائق ومنتج، إلى تعزيز فرص تحقيق تنمية مستدامة طموحة بمختلف أبعادها في دول المغرب العربي.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وجوب تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وتوفير عمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع في الدول النامية، وخاصة دول المغرب العربي التي ينبغي عليها تحقيق تنمية محلية مستدامة طموحة، وهذا من أجل تسهيل عملية التكامل أو الاتحاد مستقبلا، بحيث تكون قد زالت الفوارق وبالتالي سيسهل ذلك في تحقيق وإنشاء اتحاد مغاربي قوي قادر على مجابهة التحديات والصعوبات الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي وعرض الغايات المنبثقة عنه، ومدى تحقيقها في الدول محل الدراسة، وكذا عرض إحصائيات حديثة تعكس غايات هذا الهدف واستنتاج التحديات التي تواجه هذه الدول ضمن هذا المؤشر.

أسلوب الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أين تم وصف التنمية المستدامة، أسسها وأبعادها، وكذا المؤشر الثامن للتنمية باعتباره محور هذه الدراسة، أين تم تحليل النتائج والقراءات.

مصادر جمع البيانات: نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الإجابة على إشكاليتها، فقد تم الاعتماد على التقارير الرسمية المتعلقة بالموضوع، وكذا مواقع الهيئات الرسمية ذات العلاقة، وبعض المقالات والدراسات العلمية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، ولكل مؤلف زاوية خاصة عالج من خلالها الموضوع، إلا أن طبيعة الدراسة حتمت علينا الاكتفاء بثلاث دراسات نرى أنها الأقرب من دراستنا، ويمكن اعتبار دراستنا هذه كإحدى الدراسات المكملة والمتوافقة من حيث الطرح مع الدراسات التالية:

أ- دراسة **(حمدان، 2018)**: الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة"، هدفت هذه الدراسة إلى وضع برنامج تدقيق يتضمن مجموعة من الإجراءات المبوّبة حسب أبعاد التنمية المستدامة (اقتصادية، بيئية، اجتماعية ومؤسسية) ومؤشراتها حسب وزارات الدولة العراقية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، وتوصلت إلى أن برنامج التدقيق هذا يضمن مراقبة السياسات واستراتيجيات الدولة من قبل الجهات المعنية بالرقابة، سواء الداخلية أو الخارجية لتحقيق حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق الأهداف الإنمائية.

ب- دراسة **(ناظم عبد الله وعبد الله أحمد، 2014)**: الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق"، هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة في العراق للمدة 2005- 2012 للوقوف على مقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها وتحديد مستوى التقدم المنجز باتجاه تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج الكمي بالاعتماد على جملة من المؤشرات في مجال التنمية المستدامة وتحليها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انخفاض العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والتي تعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما أن الاقتصاد العراقي يواجه جملة من التحديات التي تعرقل الفعل التنموي وتؤثر في السياسات الكلية باتجاه تحقيق أهدافها في استدامة التنمية والتنمية البشرية المستدامة.

ج- دراسة **(اليوزبكي وحمد عبد الله، 2017)**: الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة 1980- 2008"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في كل من الأردن، سوريا، مصر والمغرب، حيث استخدمت الأسلوب الرياضي في حساب مؤشرات التنمية المستدامة وفي قياس العوامل المؤثرة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة باستخدام الأسلوب القياسي والاقتصادي في التحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن بلدان العينة قد حققت إنجازات متباينة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو اهتمامها بدول المغرب العربي وتركيزها على مؤشر واحد من مؤشرات التنمية المستدامة وهو المؤشر الثامن بغاياته. واستخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها، كما أن نتائج الدراسة ترتكز على تحليل التحديات بدول المغرب العربي المتعلقة بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي الذي يعكسه المؤشر الثامن للتنمية المستدامة.

1- التنمية المستدامة، الأسس والأبعاد

1-1- مفهوم التنمية المستدامة

وفقا لتقرير "برونتلاند" الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987) فإن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتهم" (النجار، 2018: 40).

وتعرّف أيضا على أنها تلك المقدرة على تحقيق تنمية مادية وبيئية تهدف أساسا للمحافظة على مسكن في المدى الطويل وتوفير فرص بيئية تمتاز بالأمان وتحسين حالة الإنسان ضمن إطار مناسب يُعزز تكافؤ الفرص للأجيال الحالية والقادمة. (Roosa, 2010: 44).

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تعمل على الموائمة بين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واحتياجات الجيل الحالي والجيل المستقبلي (Nico & Friedl, 2004: 690). وتعرّف أيضا على أنها " التوفير للشعوب تلك المقدرات والخيارات الحالية والمستقبلية التي من شأنها أن تحقق درجات جيدة من الرفاهية" (Giles & et, 2014: 222)

مما سبق يمكننا صياغة تعريف شامل للتنمية المستدامة، على أنها: "القدرة على تحقيق توازنات وموائمات متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، تقنية) تسمح بتحقيق مستوى جيد من الرفاه للشعوب على أن تضمن وتلبي حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس أو تعرض حاجيات الأجيال القادمة للخطر"

1-2- أسس التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها، وأهمها: (راشد، 2019: 220- 221)

- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي؛
- ترتكز التنمية على نوعية وكيفية توزيع عوائد النمو الاقتصادي، وما ينجم عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين في حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة؛
- ينبغي تعديل أنماط الاستهلاك السائدة وعدم الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة؛
- ينبغي أن يشمل مفهوم العائد من التنمية على كل ما يعود بالفائدة والنفع على المجتمع؛
- استدامة النظم الإنتاجية يعتبر أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

1-3- أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تنمية مركبة لها 3 أبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها، كل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر، يمكن توضيحها في الآتي: (الفقي، 2016: 70- 71)

1-3-1- البعد الاقتصادي: وهو يركز على الاستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، الملبس، النقل، الصحة والتعليم. يتمثل هذا البعد في: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاجتماعية.

1-3-2- البعد الاجتماعي: وهو يركز على أن الإنسان يشكل جوهرة التنمية المستدامة، وهدفها النهائي. ويتمثل في: الاهتمام بالعدالة الاجتماعية من خلال مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، والحراك الاجتماعي، والمشاركة الشعبية في الديمقراطية وفي اتخاذ القرار بكل شفافية، والتنويع الثقافي، واستدامة المؤسسات.

1-3-3- البعد البيئي: وهو يركز على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، من الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات. ويشمل البعد البيئي العناصر التالية: النظم الإيكولوجية، والتنوع الإحيائي، والإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيّف.

من خلال ما سبق يمكننا توضيح أبعاد التنمية المستدامة عن طريق الشكل البياني التالي:

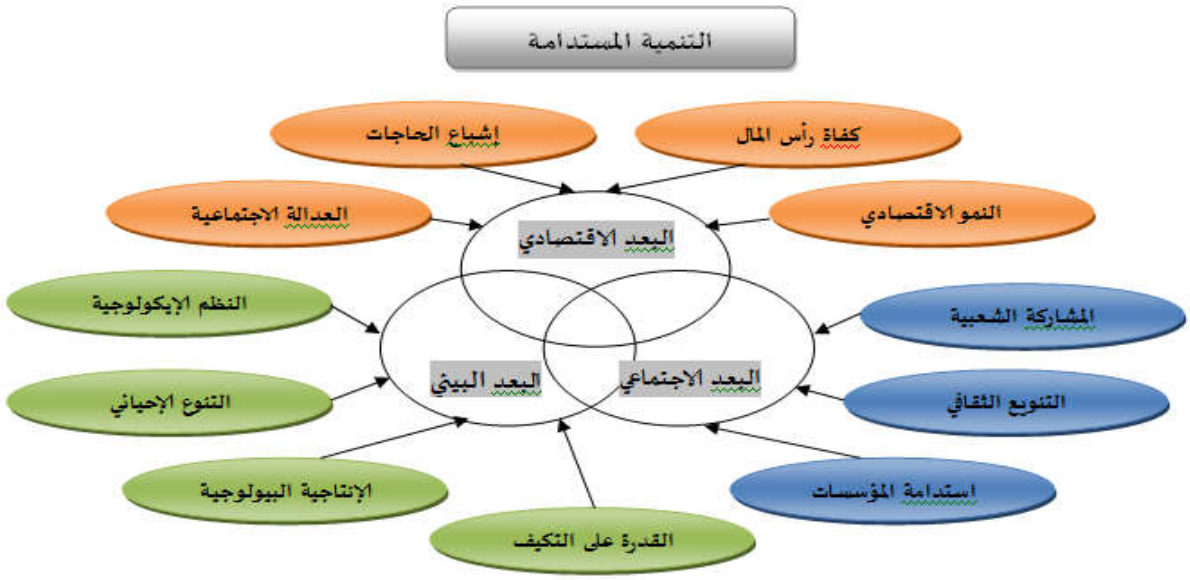

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق

2- مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة بالمغرب العربي:

2-1- أهداف التنمية المستدامة وفق الرؤية الأممية:

بعد عاصفة من المشاورات والمناقشات المستفيضة، وتشكيل فرق عمل وإعداد التقارير، بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة جولتها الأخيرة من المفاوضات في 19 جانفي 2015 بغية وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015، والتي تأتي متابعة للأهداف الإنمائية للألفية. (وقائع الأمم المتحدة)

ففي جانفي 2016 بدأ رسميا سريان أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. تعمل البلدان خلال 15 سنة المقبلة — واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع — على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتغال الجميع بتلك الجهود. (الأثر الأكاديمي)

اعتبر المجتمع الدولي خطة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الأساس على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة. قسمت أهداف الخطة إلى 17 هدفا رئيسا و169 غاية فرعية تتوافق مع أهداف الألفية لاستكمال ما لم يتم تحقيقه. تغطي خطة 2030 نطاقات واسعة من خلال الأهداف والغايات التي تعكس الترابط بين أركان التنمية المستدامة. (الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

وتتمثل الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة في الآتي: (الأثر الأكاديمي)

[الهدف 1: القضاء على الفقر]؛ [الهدف 2: القضاء التام على الجوع]؛ [الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية]؛

[الهدف 4: التعليم الجيد]؛ [الهدف 5: المساواة بين الجنسين]؛ [الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية]؛

[الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة]؛[الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد]؛

[الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية]؛ [الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة]؛

[الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة]؛ [الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج]؛

[الهدف 13: العمل المناخي]؛ [الهدف 14: الحياة تحت المياه]؛ [الهدف 15: الحياة في البر]؛

[الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية]؛ [الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف].

إن الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة كما ذكرناها هي عالمية، وبالتالي فالمنطقة العربية معنية بتحقيقها، على الرغم من أن هذه الأهداف ليست ملزِمة قانونا، ومن خلال ما سبق يمكننا استعراض تلك الأهداف بواسطة الشكل التالي:

الشكل (02): خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

في حين أن الأمم المتحدة تدعم تنفيذ البرامج على المستوى الإقليمي، إلا أن خطة 2030 تركز على التنفيذ على المستوى الوطني حيث تأخذ الدول الأعضاء زمام المبادرة وتقوم بتكييف الخطة بما يتناسب مع احتياجاتها الوطنية. تعتمد الخطة أساليب جديدة من الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين تتمثل بإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في مجال التنمية. هذا بالإضافة إلى التركيز على المساءلة واعتماد ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة 2030 وذلك على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. (الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية. على الرغم من ذلك، فإن تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها الـ 17 يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والإقليمية، خصوصا تلك المتعلقة بآثار النزاعات. (الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

2-2- الدرجات الإجمالية لأهداف التنمية المستدامة بالمغرب العربي:

يصف تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 التقدّم الذي أحرزته بلدان المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشير إلى المجالات التي تتطلب تقدمًا بوتيرة أسرع. يمكن تفسير درجات وتصنيفات مؤشر أهداف التنمية المستدامة بحسب الهدف كنسبة مئوية من الإنجازات المتحققة، على أن يكون الفرق بين المئة الكاملة والدرجات التي حصلت عليها البلدان هو التحسن بالنسبة المئوية الذي يجب استكمالها لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة. (خبراء، نوفمبر 2019: 04)

في عام 2019، برزت خمس دول كقيادات إقليمية بمجموع 65 درجة أو أكثر، مما يعني أنها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بين هذه الدول نجد 3 دول مغاربية هي الجزائر، المغرب وتونس. والجدول التالي يبرز تصنيف ودرجات الدول المغاربية ضمن مؤشر أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية لسنة 2019

الجدول (01): الدرجات الإجمالية لأهداف التنمية المستدامة بدول المغرب العربي 2019

التصنيف	الدولة	الدرجة
01	الجزائر	66.69
03	المغرب	65.77
04	تونس	65.33
14	ليبيا	53.90
15	موريتانيا	52.75

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 05

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر صنفت في المركز 1 ضمن مؤشر أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية لسنة 2019 بدرجة 66.69، بينما احتلت كل من المغرب وتونس المرتبتان 3 و4 ضمن نفس المؤشر بدرجات 65.77 و65.33 على الترتيب، في حين احتلت كل من ليبيا وموريتانيا المرتبتين 14 و15 بدرجات 53.90 و52.75 تواليا.

وبالتالي الوصول إلى مراتب متقدمة ضمن المؤشر يتطلب من هذه البلدان بذل جهود معتبرة على الصعيد المحلي ومن الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة في سبيل تحقيق التنمية.

2-3- تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي:

لا يرتبط الأداء العالي في أهداف التنمية المستدامة ارتباطا تاما بمقاييس التنمية المستخدمة على نطاق واسع وهي: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفرد، ومؤشر التنمية البشرية. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (02): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي 2019

الدولة	درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2019	الترتيب حسب أهداف التنمية المستدامة العربي	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفرد لعام 2018 بالدولار الأمريكي	الترتيب حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	درجات مؤشر التنمية البشرية لعام 2017	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية
الجزائر	66.69	01	15.622	09	0.754	08
المغرب	65.77	03	8.587	14	0.667	15
تونس	65.33	04	12.484	11	0.735	10
ليبيا	53.90	14	20.706	07	0.706	11
موريتانيا	52.75	15	4.190	17	0.52	17

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 08

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المرتفع تلقائيًا لا يشير إلى ترتيب إقليمي متقدم على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، بدليل أن نصيب الفرد في ليبيا لسنة 2018 كان أكثر من نظيره في الجزائر كما هو موضح في الجدول، ولم يكن له الأثر الكبير في الترتيب العام لدرجات مؤشر أهداف التنمية، وهذا الأمر لا يقلل من قيمة المؤشر إلا أنه هناك مقاييس أخرى لها تأثير واضح على الترتيب عند احتسابها معا. وبالنظر إلى تقرير أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019 وتحديدا موقع الدول المغاربية في مؤشر التنمية البشرية نلاحظ أيضا أن كل من الجزائر، تونس وليبيا قد احتلت مراتب وسطى 08، 10 و11 بدرجات 0.754 و 0.735 و0.706 على التوالي، بينما احتلت كل من المغرب وموريتانيا مراتب متأخرة في هذا المؤشر لسنة 2017 وقد يعزى هذا الترتيب إلى ازدياد عدد السكان و/أو عدم الاستقرار السياسي، أو غيرها من العوامل التي لم تدرج ضمن هذا التقرير.

2-4- متابعة أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي:

تعرض لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 تحليلا للوضع الحالي في الدول العربية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تستخدم لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية البيانات نفسها المستخدمة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية بعد الرقابة وإعادة التقييس.

يشير اللون الأخضر إلى تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة، والأصفر يشير إلى التحديات المتبقية، والتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة باللون البرتقالي، والتحديات الضخمة المتبقية باللون الأحمر. (خبراء، نوفمبر 2019: 12). الشكل التالي يوضح متابعة أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

الشكل (03): متابعة أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي 2019

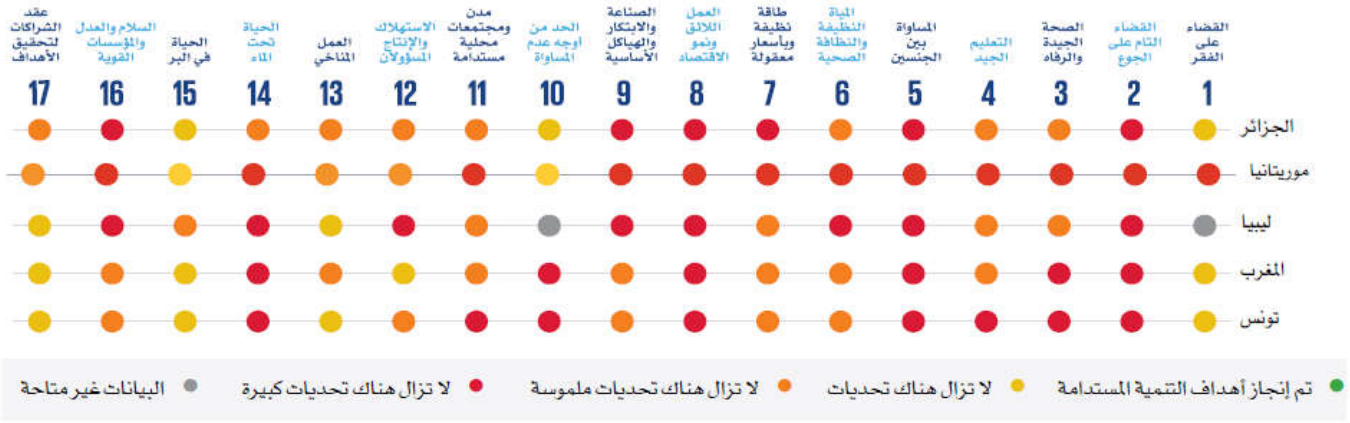

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 17

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة الثلاثة الأكثر تحديًا للدول المغاربية هي الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف رقم 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف رقم 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، سجلت البلدان الخمسة درجات حمراء على مؤشر السمنة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة على مؤشرات الزراعة المستدامة (إدارة النيتروجين) في الجزائر والمغرب وتونس، والتغذية (التقزم بين الأطفال) في مصر وليبيا. في الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة، حصلت البلدان الخمسة على درجة حمراء في نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوة العاملة والدخل. وتشمل التحديات الأخرى: مشاركة المرأة في المستويات العليا من صنع القرار (نسبة المناصب الوزارية)، والزواج بين الفتيات دون سن 15 عامًا (المغرب يحرز درجة حمراء)، وإجازة الأمومة (تونس تحرز درجة حمراء)، من بين جملة تحديات أخرى. (خبراء، نوفمبر 2019: 16)

على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، إلا أن الدول المغاربية توصلت إلى نتائج أفضل في تحقيق هدفين متعلقين بالبيئة، هما الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره) والهدف رقم 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، وكذلك الهدف رقم 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). وهناك أيضًا تحديات أقل بشأن هدف التنمية المستدامة الأول (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان). كما أن هناك فرقا كبيرًا بين الأداء الكلّي لأهداف التنمية المستدامة بالدولة الأعلى أداءً في المجموعة (الجزائر، الدرجة على المؤشر 67) والأدنى أداءً (موريتانيا، الدرجة على المؤشر 53). (خبراء، نوفمبر 2019: 16) [بتصرف]

3- موقع دول المغرب العربي ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي:

3-1- غايات المؤشر الثامن للتنمية المستدامة وفقا للرؤية الأممية:

على الصعيد العالمي، زادت إنتاجية العمل وانخفض معدل البطالة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التقدم لزيادة فرص العمل، خاصة للشباب، والحد من عدم المساواة في العمالة وسوق العمل (لاسيما فيما يتعلق بالفجوة في الأجور بين الجنسين)، وتعزيز بيئات عمل آمنة ومأمونة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لضمان استمرار والنمو الاقتصادي الشامل. (أهداف التنمية المستدامة، 2019)

وللمؤشر الثامن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" مجموعة من الغايات ينبغي تحقيقها والوصول إليها في أي بلد كان يسعى إلى تحقيق أحد أهم ركائز التنمية المستدامة. تتمثل هذه الغايات في التالي: (الأمم المتحدة، 2015: 26- 27)

الغاية 8- 1: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً.

الغاية 8-2: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

الغاية 8-3: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية.

الغاية 8-4: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

الغاية 8-5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

الغاية 8-6: الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، بحلول عام 2020.

الغاية 8-7: اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام 2025.

الغاية 8-8: حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

الغاية 8-9: وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام 2030.

الغاية 8-10: تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

الغاية 8- أ: زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

الغاية 8- ب: وضع وتفعيل إستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام 2020.

3-2- أداء الدول المغاربية حسب المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي:

فيما يلي نستعرض جدول يسرد أداء المؤشر الثامن لكل بلد مغاربي على حِدى، يبرز المؤشر قيم البلد، بحيث يبيّن أداء البلد (بين 0- 100) لكل غاية من غايات الهدف المستخدمة في تقرير التنمية المستدامة العربي لسنة 2019. الدرجة 100 تعني "أفضل" قيمة ممكنة. ويستعرض الجدول أيضا القيم الأولية والتصنيفات اللونية الخاصة بلوحات متابعة الهدف الثامن للتنمية المستدامة. يتم تسجيل البيانات الناقصة باللون الرمادي. يشير العمود الأخير إلى اتجاه كل غاية من المؤشر بحسب توافر بيانات السلاسل الزمنية. وبخصوص مفتاح الأسهم: الأخضر - على المسار الصحيح أو الحفاظ على الإنجاز؛ الأصفر - تحسن معتدل؛ البرتقالي - ركود؛ الأحمر - في تناقص. (خبراء، نوفمبر 2019: 49)

أ- الجزائر: البيانات التي تعكس مضمون المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي لسنة 2019 في الجزائر، كانت كالتالي:

الجدول 03: أداء الجزائر ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي 2019

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	القيمة	التصنيف	الاتجاه
النمو المعدل (٪)	-2.4	●	••
البالغون (15 عامًا فأكبر) الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (٪)	42.8	●	↓
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	10.1	●	↖
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100,000)	0.1	●	••
درجة حرية العمل	49.9	●	↓
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)	30.0	●	↓
درجة سهولة بدء عمل جديد	78.1	●	••
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.5	●	←

↑ على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 51

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غايات كل من الأشخاص البالغين الذين يمتلكون حسابا في بنك أو مؤسسة مالية وكذا درجة حرية العمل والبطالة لإجمالي الشباب كانت كلها باتجاه متناقص ما يعني أن هناك تحديات كبيرة تواجه الجزائر لتحقيق هذه الغايات، كما أن القيمة لهاته الغايات جاءت دون درجة (50%) في مجملها. بينما نلحظ أيضا وجود زيادة في معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة، أما اتجاه مؤشر تركيز المنتج- الصادرات امتاز بالثبات خلال نفس السنة. باقي الغايات في المؤشر لم تكن متاحة بياناتها وتراوحت بين تحقق الغاية 3 في الجدول ووجود تحديات في الغايتين 1 و7.

إجمالا يمكن القول أن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في الجزائر رغم ثباته في الاتجاه العام، إلا أنه مازال يواجه تحديات كبيرة ينبغي على الحكومة مراجعة الخلل في هذه الغايات وغيرها من الغايات غير المعتمدة في هذه الدراسة، وهذا من أجل المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طموحة تلبي تطلعات الجيل الحالي وتراعي فيه مستقبل الأجيال القادمة.

ب- المغرب: البيانات التي تعكس مضمون المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي لسنة 2019 في المغرب، كانت كالتالي:

الجدول 04: أداء المغرب ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي 2019

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	القيمة	التصنيف	الاتجاه
النمو المعدل (٪)	-2.5	●	••
البالغون (15 عامًا فأكبر) الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (٪)	28.6	●	••
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	9.3	●	←
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100,000)	0.1	●	••
درجة حرية العمل	33.1	●	↓
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)	21.9	●	↓
درجة سهولة بدء عمل جديد	93.0	●	••
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.2	●	↑

↑ على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 73

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غايات كل من درجة حرية العمل والبطالة إلى إجمالي الشباب كانت باتجاه متناقص، ما يعني أن هناك تحديات كبيرة تواجه المغرب لتحقيق هذه الغايات وهذا ما يتفق مع حالة الجزائر، والقيمة لهاتين الغايتين جاءت أيضا دون درجة (50%). بينما نلحظ وجود ثبات لمعدل البطالة من إجمالي القوى العاملة خلال نفس السنة، في حين نجد مؤشر تركيز المنتج- الصادرات باتجاه مرتفع ما يعني أنه حافظ على معدل إنجاز يخدم أهداف التنمية وهو في المسار الصحيح. بينما الغايات الأخرى بياناتها لم تكن متاحة وتراوحت بين تحقيق الغايتين 4 و7 ووجود تحديات ملموسة في الغاية 1 وأخرى كبيرة في الغاية 2.

إجمالا يمكن القول أن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في المغرب رغم ثباته في الاتجاه العام، إلا أنه مازال يواجه تحديات كبيرة ينبغي على الحكومة مراجعة الخلل في هذه الغايات وغيرها من الغايات غير المعتمدة في هذه الدراسة، وهذا مماثل لحالة الجزائر.

ج- **تونس:** البيانات التي تعكس مضمون المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي لسنة 2019 في تونس، كانت كالتالي:

الجدول 05: أداء تونس ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي 2019

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	القيمة	التصنيف	الاتجاه
النمو المعدل (٪)	-3.0	●	••
البالغون (15 عامًا فأكبر) الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (٪)	36.9	●	↖
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	15.3	●	↓
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100,000)	0.3	●	••
درجة حرية العمل	50.3	●	↓
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)	34.8	●	↓
درجة سهولة بدء عمل جديد	90.2	●	••
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.1	●	↑

↑ على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 89

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غايات كل من معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة وكذا درجة حرية العمل والبطالة إلى إجمالي الشباب كانت باتجاه متناقص ما يعني أن هناك تحديات كبيرة تواجه تونس لتحقيق هذه الغايات، كما أن القيمة لهاته الغايات جاءت مساوية أو دون درجة (50%) في مجملها. بينما نلحظ زيادة معتدلة في الغاية 2 أي أن

الأشخاص البالغين الذين يملكون حسابا في البنك أو المؤسسة المالية ازداد عددهم خلال سنة الدراسة، بالرغم من ذلك تبقى هذه الغاية تواجه تحديات كبيرة أيضا. وفي مؤشر تركيز المنتج- الصادرات نجد أيضا أن هذه الغاية على المسار الصحيح وتحافظ على معدل إنجاز يسهم في تحقيق التنمية بالبلاد، باقي الغايات في المؤشر المدروس بياناتها لم تكن متاحة وتراوحت بين تحقيق الغايتين 4 و7 ووجود تحديات ملموسة في الغاية 1.

إجمالا يمكن القول أن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في تونس رغم ثباته في الاتجاه العام، إلا أنه مازال يواجه تحديات كبيرة ينبغي على الحكومة مراجعة الخلل في هذه الغايات وغيرها من الغايات غير المعتمدة في هذه الدراسة، وهذا مماثل لحالتي الجزائر والمغرب.

د- ليبيا: البيانات التي تعكس مضمون المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي لسنة 2019 في ليبيا، كانت كالتالي:

الجدول 06: أداء ليبيا ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي 2019

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	القيمة	التصنيف	الاتجاه
النمو المعدل (٪)	-9.1	●	••
البالغون (15 عامًا فأكبر) الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (٪)	65.7	●	••
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	15.7	●	↑
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100,000)	0.2	●	••
درجة حرية العمل	51.3	●	↓
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)	41.9	●	↓
درجة سهولة بدء عمل جديد	73.6	●	••
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.7	●	↓

↑ على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 69

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غايات كل من درجة حرية العمل والبطالة إلى إجمالي الشباب كانت باتجاه متناقص ما يعني أن هناك تحديات ملموسة وكبيرة تواجه ليبيا لتحقيق هذه الغايات، وهذا ما يتفق مع حالتي الجزائر والمغرب، والقيمة لهاتين الغايتين جاءت مساوية أو دون درجة (50%). بينما نلحظ أن معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة على المسار الصحيح ويسهم في تحقيق التنمية، ولكنه يواجه تحديات كبيرة هو الآخر. باقي الغايات في المؤشر بياناتها لم تكن متاحة وتراوحت بين تحقيق الغاية 4 ووجود تحديات ملموسة وكبيرة للغاية 2 وكذا 1 و7 على التوالي.

إجمالا يمكن القول أن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في ليبيا رغم ثباته في الاتجاه العام، إلا أنه مازال يواجه تحديات كبيرة ينبغي على الحكومة مراجعة الخلل في هذه الغايات وغيرها من الغايات غير المعتمدة في هذه الدراسة، وهذا مماثل لحالة الدول المغاربية السابقة.

هـ- موريتانيا: البيانات التي تعكس مضمون المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي لسنة 2019 في موريتانيا، كانت كالتالي:

الجدول 07: أداء موريتانيا ضمن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة العربي 2019

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	القيمة	التصنيف	الاتجاه
النمو المعدل (٪)	-4.7	●	••
البالغون (15 عامًا فأكبر) الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (٪)	20.9	●	↓
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	9.9	●	↓
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل 100,000)	0.1	●	••
درجة حرية العمل	51.5	●	↓
البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)	16.0	●	↖
درجة سهولة بدء عمل جديد	92.2	●	••
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات	0.4	●	↑

↑ على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: خبراء، نوفمبر 2019: 71

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حالة موريتانيا لا تختلف كثيرا عن باقي الدول المغاربية، حيث نجد أن كل من الأشخاص البالغين الذين يمتلكون حسابا في بنك أو مؤسسة مالية وكذا معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة ودرجة حرية العمل كانت باتجاه متناقص، ما يعني أن هناك تحديات كبيرة تواجه موريتانيا لتحقيق هذه الغايات، كما أن القيمة لهاته الغايات جاءت مساوية أو دون درجة (50%) في مجملها. بينما نلحظ أن معدل البطالة إلى إجمالي الشباب في زيادة معتدلة، رغم ذلك لازال يواجه تحديات ملموسة. وبالنظر إلى مؤشر تركيز المنتج- الصادرات نجد أنه على المسار الصحيح. باقي الغايات في المؤشر بياناتها لم تكن متاحة وتراوحت بين تحقيق الغاية 4 ووجود تحديات كبيرة بالنسبة للغاية 1 و7.

إجمالا يمكن القول أن المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في موريتانيا رغم ثباته في الاتجاه العام، إلا أنه مازال يواجه تحديات كبيرة ينبغي على الحكومة مراجعة الخلل في هذه الغايات وغيرها من الغايات غير المعتمدة في هذه الدراسة، وهذا مماثل لحالة الدول المغاربية السابقة.

3-3- تحديات دول المغرب العربي في سبيل تحقيق أداء أفضل في المؤشر الثامن

من خلال الجداول أعلاه والقراءات في أرقامها نجد أن وضع الدول المغاربية في المؤشر الثامن للتنمية المستدامة متقارب إلى حد كبير، وهي تواجه تحديات كبيرة. فمؤشر معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة أو من إجمالي الشباب تارة نجده في زيادة معتدلة لبعض الدول، وتارة أخرى ثابت أو متناقص في دول أخرى. وهنا وجب علينا التوقف قليلا فهذا المؤشر قد يكون مضللا أحيانا، خاصة عندما نجد أرقاما أو تقارير تفيد بانخفاض معدل البطالة في دول المغرب العربي، ولا ينبغي أن نفسر هذا الأمر على أنه مؤشر لتحسن سوق العمل بهاته الدول، فالواقع مغاير لما هو موجود في هذه التقارير التي لا تأخذ أحيانا ببعض العوامل الأساسية في إعطاء نتائج دقيقة، وبالتالي هذا الأمر سينعكس سلبا على صانعي القرار في هذه الدول باتخاذهم قرارات مصيرية في مجال توفير فرص العمل للشباب وعليه ستقوّض فرص الإصلاح الحقيقي ما يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي المستدام.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسية التي سوف تواجهها اقتصادات دول المغرب العربي خاصة في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم. وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات

المغاربية على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. كما ينبغي أيضا إتاحة فرص العمل وخلق ظروف عمل لائقة أمام جميع من هم في سن العمل من السكان. (الأثر الأكاديمي) [بتصرف]

إن دول المغرب العربي اليوم بحاجة ماسة إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم على المدى المتوسط والطويل من شأنها أن تولد نموا متزايداً ومستداماً، تأخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار خلق فرص عمل لائقة ذات إنتاجية عالية، وتعزز من قدرتها على المنافسة العالمية في ظل تسارع وتيرة العولمة في مختلف الأصعدة والمجالات.

الخاتمة

إن البحث في موضوع التنمية المستدامة وسبل تحقيقها من قبل الحكومات والدوائر المسئولة على تنفيذ السياسات في مختلف الدول، يتطلب الإلمام الجيد بمختلف مكونات وأبعاد هذه التنمية، ولا ينبغي إغفال أي غاية من الغايات الموضوعة في مخطط الحكومات، لأن تفويت بعضها قد ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي المستدام، وهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وتوفير عمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع، يُعد من أهم وأبرز أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل ذلك حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا المؤشر بغاياته من خلال القيام بقراءة له في دول المغرب العربي، أين توصلت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج**، نذكر منها:

- المؤشر الثامن للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي رغم ثباته في الاتجاه العام، إلا أنه مازال يواجه تحديات كبيرة ينبغي على الحكومات المغاربية مراجعة الخلل في هذه الغايات؛

- غاية كل من درجة حرية العمل والبطالة من إجمالي الشباب (من إجمالي القوى العاملة في الفئة العمرية 15 - 24 سنة) في المؤشر الثامن لأهداف التنمية المستدامة بدول المغربي العربي كانت في الاتجاه المتناقص، ما يدل على وجود خلل واضح في سياسات التشغيل بهاته الدول.

- البيانات غير المتاحة في بعض الغايات التي تعكس مؤشرات التنمية المستدامة والتي من بينها غايات المؤشر الثامن، قد تعطي نتائج مضللة أحيانا، وبالتالي ستؤثر سلبا على صانعي السياسات والقرار في هذه الدول؛

- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفرد، ومؤشر التنمية البشرية من أهم أهداف التنمية المستدامة، لكنهما لا يرتبطان ارتباطا تاما بالأداء العالي للتنمية المستدامة، نتيجة وجود مؤشرات أخرى أكثر أهمية في تحقيق ذلك؛

- العمل اللائق للجميع ضروري من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في دول المغرب العربي.

ويمكننا تقديم بعض **التوصيات** التي قد تفيد في الرفع من أداء المؤشر الثامن للتنمية بدول المغربي العربي، ومن بينها:

- ينبغي على صانعي السياسات في دول المغرب العربي أن يركزوا على تحسين نوعية الوظائف المتوفرة للعاملين، ولا ينبغي الاهتمام بالكم فقط، وذلك من أجل إحداث نقلة جيدة في الوضع الاقتصادي العام للمنطقة، وهذا من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية لهذه الدول على الصعيد العالمي؛

- ضرورة تدعيم أنظمة العمل في دول المغرب العربي وهذا من خلال القيام بمراجعة لوائح التشغيل لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وتعزيز رصد امتثال أصحاب العمل بها؛

- ينبغي أن تركز السياسات العامة في دول المغرب العربي على احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهذا من خلال إتاحة فرص عمل ضمن أسواق إدماجية تعمل لمصلحة الجميع.

قائمة المراجع:

1- محمد عبد القادر الفقي. (2016). *الاقتصاد الأخضر: مجالاته وعلاقته بالبيئة والتنمية المستدامة* (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة إبن سينا.

2- محمد علي النجار. (2018). إدارة المشاريع وأثرها على التنمية المستدامة في المؤسسات الأهلية الأجنبية في فلسطين. *مذكرة ماجستير* . أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى بغزة، فلسطين.

3- خولة حسين حمدان. (2018). برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية ، 16* (02).

4- زينة عبد المحسن راشد. (2019). تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. *مجلة إشراقات تنموية ، 04* (20).

5- سالم محمد صالح اليوزبكي، و نسيم زهير حمد عبد الله. (2017). التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة 1980- 2008. *مجلة زراعة الرافدين ، 45* (04).

6- عبد المحمدي ناظم عبد الله، و نصيف المحمدي عبد الله أحمد. (2014). تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق. *مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 06* (12).

7- الأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الجمعية العامة (الدورة 70).

8- خبراء مستقلين. (نوفمبر 2019). *تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة المنطقة العربية 2019*. الإمارات: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.

9- الأثر الأكاديمي. (بلا تاريخ). *أهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 22 11, 2020، من academicimpact: https://academicimpact.un.org/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

10- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي. (بلا تاريخ). خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. تاريخ الاسترداد 22 11, 2020، من unescwa: https://www.unescwa.org/ar/sub-site/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-2030-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

11- *أهداف التنمية المستدامة*. (2019). تاريخ الاسترداد 23 11, 2020، https://sdg-ar-psaqatar.opendata.arcgis.com/pages/g-08

12- وقائع الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *الأمم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 23 11, 2020، https://www.un.org/ar/chronicle/article/20273

13- Giles, A., & e. a. (2014). *HANDBOOK OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT*. UK: Edward Elgar Publishing Limited.

14- Nico, S., & Friedl, W. (2004). *International law and sustainable development : principles and practice*. Leiden: Nijhoff.

15- Roosa, S. A. (2010). *Sustainable Development Handbook*. Fairmont Press; 2nd edition.